كليـــة الحقـــوق
جامعـــــة الإسكندريـــة

المعارضـــة السياسيـــة
دراســـة مقارنـــة
بيـــــن
القانـــون الوضعـــي و الشريعـــة الإسلاميـــة

رسالة لنيل درجـة الدكتوراه فـى الحقـوق

مقدمـة مـن

إنتصـــار منصـور محمـود علـى عبـد الجـواد

تحـــت إشـــراف

الأستـاذ الدكتـور
ماجـد راغـب الحلـــو
أستاذ القانون العام
بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

الأستـاذ الدكتـور
رمضان على السيد الشرنباصى
أستاذ الشريعة الإسلامية
بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : Kgal
Serial No : 612
Classification : 343

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

مستخلص الرسالة

فى

((مائتى كلمة))

لا شك أن قضية التزام الفرد بطاعة السلطة و القانون شغلت الفكر السياسى منذ عدة قرون ، وعبر تلك القرون بذلت العديد من المحاولات من اجل الإجابة عن التساؤلات التى تثيرها هذه القضية . وكان من نتيجة ذلك أن نجح الفكر السياسى فى بعض المجتمعات فى الوصول إلى نظرية فى الحكم و السياسة تعترف للأفراد بحق المعارضة السياسية وفقا لأصول وشروط يحددها القانون . فأصبح من جوهر الديمقراطية احترام آراء و أشخاص الخصوم السياسيين ، و الإيمان بإمكانية تعاونهم فى تحقيق بعض الأهداف العامة .

فالمعارضة وجدت فى العالم منذ القدم ، ذلك لأنه منذ اختلفت العقول ، وجدت المعارضة و لكنها لم توجد بمعناها السياسى المعاصر ، إلا فى الحقبة التى نشأ فيها البرلمان الانتخابى الدستورى ، ومنذ أن أصبح الاعتراف بشرعية المشاركة الشعبية فى الحكم أمرًا مسلمًا به .

إن فكرة المعارضة السياسية ، ليست من خلق الفكر الغربى وحده ، ذلك أن الفكر السياسى الإسلامى قد أوجد معالجة لقضية المعارضة من خلال أدلة شرعية مستمدة من أصول الشريعة الإسلامية من القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، تدعم المعارضة وفقا لشروط و ملابسات معينة . و من ثم فإن الشريعة الإسلامية قادرة على استيعاب الوسائل العصرية للمعارضة السياسية فى إطار مقاصد الشريعة ،بل إنها قدمت ضوابط و ضمانات أكثر فاعلية ونفاذًا ، وذلك فى مواجهة التصور الغربى لهذه الوسائل .

إن ما وصلت إليه المجتمعات الإسلامية اليوم من جمود و انكسار و تراجع ، يرجع إلى غياب المراقبة و التصحيح و تراكم الأخطاء و تضخم الفساد و استبداد الحكام و غياب الفكر الإسلامى الإصلاحى .

CamScanner